ان ما النافية لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر بل ارتفاع زيد
على انه مبتدا ومنصبغا بها على اسقاط البا وهذان
الوجهان لو صحا لاقتضيا ان لا يجوز الاعراب في اللغة
البيان ولكن نجيزه على التعليق باعني مضمرة بين
المبتدا والخبر والفصل بالجملة الاعتراضية جايز
اتفاقا فان قلت هلا قدرت الجار المحذوف والمذكور
متعلق بالخبر الموخر عنه فان فيه معنى الفعل قلت
لفساد معنى وصناعة اما معنى لانه يصير المعنى
الاعراب التبيان الحاصل في اللغة لان البيان ونحوه
مصادر ولا يتقدم على المصدر معموله ولو كان
ظرفا ولهذا قالوا في قول الحماسي
وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان ... ان اللام
متعلقة باذعان محذوف ابدل منه الاذعان المذكور
وليست متعلقة بالاذعان المذكور فاذا امتنعوا من
ذلك من حيث لم يظهر تاثير المصدر للنصب ولم
يتجوزوا في الجار بالحذف فهم عن تجويز التقديم عند
وجود هذين ابعد فان قلت هب ان هذا امتنع
حيث الخبر مصدر لكنه لا يمتنع حيث هو وصف كقوله
الدليل لغة المرشد قلت يمتنع لان اسم الفاعل
صلة الالف واللام اي الدليل الذي يرشد ولا يتقدم
معمول الصلة على الموصول ولو كان ظرفا ولهذا
يوول قول الله سبحانه وتعالى وكانوا فيه من
الزاهدين اي لكالمن الناصحين اي لعملكم من
القالين ولو قدرنا ال في ذلك لمحض التعريف
كما يقول الاخفش لم يخلص من الاشكال الثاني

وهو

وهو فساد المعنى اذ المعنى ح الدليل الذي يرشد في
اللغة لا الذي يرشد في غير اللغة وايضا فاذا امتنع
التعليق بالخبر حيث يكون الخبر مصدرا امتنع في الباقي
لان هذه الامثلة باب واحد فان قلت قدر التعليق
بمضاف محذوف اي تفسير الاعراب في اللغة البيان
كما قالوا انت مني فرسخان على تقدير بعدك مني فرسخان
وقدره شلهلية قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه
اي ما دل على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار امر
خارج عنه فانه اذا لم يحمل على هذا اقتضى ان يكون
معنى الاسم وهو المسمى موجودا في الاسم وهو محال
وكذا يكون المعنى شرح الاعراب باعتباره لغة
البيان قلت هذا تقدير صحيح لكن يبقى الاشكالان
الاولان وهما ان اسقاط الجار ليس بقياس وان التزم
التنكير ح لا وجه له الوجه الثاني ان يكون تمييزا
وح فلا يشكل التزام تنكيره ولكنه ممتنع من جهة
ان التمييز اما تفسير للمفرد كرطل زيتا او تفسير للنسبة
كطاب زيد نفسا وهنا لم يتقدم نسبة البتة والاسم
مبهم وضعا فان قلت ليس الاعراب في الحد المذكور
يحتمل اللغوي والاصطلاحي فهو مبهم قلنا الالفاظ
المشتركة لا يجي التمييز باعتبارها لا تقول رايت عينا
ذهبا على التمييز وسره ان المشترك موضوع
للدلالة على ذات المسمى باعتبار حقيقته وانما
يجي الالتباس لعدم القرينة او للجهل بها واسما
العدد ونحوها مما يميز يوضع للذات باعتبار
حقيقتها التي تحصل بالتمييز فانه لا يفهم من

Copyright © King Saud University